

ع ١٤١



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ع ١٤١

صلوة الى حنيفة التي صلاحها القفال بحضر السلطان محمود كما في حياة الخوفا للديري
 ٢٥٩٢

السلطان طبع مصر سنة ١٣٥٦ قال كان السلطان حنفي المذهب وكان مولعا بعلوم

الحديث وكان يسأل عن معناه فيجد اكثره موافقا لمذهب الامام الشافعي رضي

فجمع بقاء المذهبين والتي بينهم الكلام في ترجيح احد المذهبين فوجد الاتفاق

على ان يصلي بين يديه ركعتين على مذهب الامام الشافعي ثم على مذهب الامام

ابي حنيفة ركعتين فيظهر السلطان الى ذلك ويختار الاخير فضلي القفال في

لظهاره سابقة وشرايط مستبعدة من الطهارة والستر والاستقبال القبلة

والتي بالاركان والماهيات والسنن والاباق والآداب على وجه الكمال

وكانت صلوة لا يجوز الاثافي دونها ثم صلى ركعتين على ما يجوز

ابن حنيفة في كل ذلك مدبر في كل ما يعظم بالنجاسة وتوضاء بغير التمر

وكان ذلك في صميم الصيف فاجتمع عليه الذباب والعوض وكان وضوءه

ينكس منفكا ثم استقبال القبلة واحرم بالصلوة من غير نية في الوضوء

وكبر بالفارسية ثم قروها وبرزك سبز ثم نقر كقراوات الدليل من

غير طاء ونية وتشهد وضلته في آخرها وخرج من غير نية السلام

وقال انها السلطان هذه صلوة ابي حنيفة فقال السلطان لو لم يكن

هذه الصلوة صلوة ابي حنيفة لقلبتك لان مثل هذه الصلوة

لا يجوزها زودين فانك الحنفية ان يكون لهذه الصلوة حائز

عند ابي حنيفة فطلب القفال كتب ابي حنيفة فامر السلطان باحضارها

في آت الله العظمي



بنیاد محقق طباطبائی
 نسخه ١٤١/ع

مكتبة المجمعين في دار الحديث
 مكتبة المجمعين في دار الحديث

واما نصرا من ان كتب المذهب جميعا فوجدت الصلوة التي صلوا بها
 العقال عبارة عند ابي حنيفة فاعرض المصنف عن مذهب ابي حنيفة وقد
 مذهب الشافعي رهن

نجم الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله المصومين وبعد
 يقول حنيفة بن ابي نجران المصنف في اثناء مطالعته في كتاب المصنف على
 صفة العقال التي نقلها المورثون في كتبهم (كتاب ربح اليافعي ص ٢٤٠)

وتذكر ان الله ثم صلب صفة العقال وكتبها في احواله وكتبها في احواله
 محمود بن كنان في احواله وكتبها في احواله وكتبها في احواله
 حياة الخوان (كتاب ربح اليافعي ص ٢٤٠) طبع مصر للدسوقي فاصبت
 ان اتبع افعالها في لا يبيع من اتباع ابي حنيفة انكارها فاقول متعنا
 بالله في كل حال (قال الدسوقي في حقه صفة الخوان) عند ذكره

(القرى) ثم صلى (ابن العقال) ركعتين على ما يجوز ابر حنيفة فليس عليه
 كل مدبر عا اقول ذكر محمد بن علي الثوكاني في صفة كتاب نيل
 الاوطار اختلف ارباب العلم في ذلك راي في حكم جليل اسند على
 اقوال سبعة ذكرها الثوري في شرح مسلم رشم ذكر القول الاول

ثم قال المذهب الثاني اسند لا يطهر شي من الجلود بالديان قال الثوري
 وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب واسند عبد الله وعائشة وهو
 اسند الروايتين عن احمد واحمدى الروايتين عن مالك ونسبه في البحر
 الى اكثر العقول (عليه السلام) واستدلوا بحديث عبد الله بن كعب الآتي
 في ص ٦٢ نيل الاوطار (اقول في صفة ٥٩ ج ٢ شرح الموطأ)



بنيد محقق طباطبائي
 نسخة ١٤١/٤

بعض حوال السطان محمد بن كنان

قال السيد محمد الزرقاني عبد الله ابن علي بن النعمان ولا يصح قال روى حديثه احمد والاربع
 وصحة الترمذي وصحة ابن صبان (قال كتب البيا رسول الله صلى الله عليه وآله)
 وسلم قبل وفاته بشهران لا يتنفعوا من الميتة باحباب ولا عصب رواه
 البخاري ومسلم واحمد والترمذي وابودود (ثم نقل عن الترمذي انه قال هذا
 حديث حسن ونقل عن الدارقطني حديثا آخر وهو ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كتب الى جهينه اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم
 كتابي هذا فلا تنفعوا من الميتة باحباب ولا عصب للبخاري في تاريخه عن عبد
 الله ابن حكيم قال حدثنا شيخنا عن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كتب اليهم ان لا تنفعوا من الميتة بشي واخرج ابن الصيا الشافعي والبيهقي وابن
 صبان (اقول ثم ذكر القول الثالث) ثم قال المذهب الرابع انه يطهر جلود جميع
 الميتات الا المختزير قال الثوري وهو مذهب ابي حنيفة (اقول فبناء على
 مذهب مجوز الصلوة فيه لا من طاهره الشئ الطاهر يعيد الصلوة فيه سوى
 الا برسم والذهب للرجال (قال العقال) فليس عليه كل مدبر عا و
 يطح لبعضه بالنجاسه) (اقول قال الشيخ عبد الرحمن ابن شيخ محمد ابن
 سليمان المدائني زيادة في الجرد الاول من الجمع الا انه في شرح ملقي
 الا لجمع ص ٤٨ طبع اسلام في باب النجاسه (الانجاس
 جمع نجس يعنى النون وكسر الجيم وفتحها وسكونها مع فتح النون
 وكسر النون مع كسر الجيم كلها مستعمله في اللغة والنجس كل
 مستعمل في الاصل اسما لطبق على الحقيقة وهو نجس وعلى

وعلى الحكم هو الحديث والمراد هنا الاول وما فرغ من بيان النجاسة
الحكمة تطهيرها شرع في بيان النجاسة الحقيقية ان قليلها يعفو عن
الشامعي وعندنا لا اى عند المحققين قد رددنا لهم وما دونه من الغلظة وما
يوزع الثوب من الخفة انتهى (اقول ثبت شهادة هذا الحنفى ان يفي
ثوب الصلى اذا كان نجساً يصح المصلاة فيه اما موضع السجود فعند الحنفى يجوز
ان يكون نجساً كما في ص ١٢٤ من الكتاب المتقدم ذكره قال (واما
في موضع السجود ففي رواية محمد بن عيسى الامام انه لا يجوز ايضا لان السجود ركوب القيام
وفي رواية ابو يوسف عنه انه يجوز) قوله وتوضاء بلبس التيمم وكاف ذلك في صميم الصلوة
ما جمع عليه الذباب والبعوض) (اقول قال عبد الوهاب الشعراني في كتاب (الميزان)
ج ١ ص ٨٨ ومن ذلك قول الائمة الثلاثة (اى الشامعي والحنبلى والمالكى) باننا
الطهارة بالاماء والتغير كثيرا بطاهر كزعفران ومخوه مع قول ابو حنيفة و
اصحابه يجوز الطهارة بذلك لم يطرح (اقول قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن
الدمشقى) في كتاب (رحمة الامة في اختلاف الائمة) وهو كتاب الطيوع
بها مش ميزان الشعراني في ص ١٢٤ (فضل) الماء المتغير بالزعفران
ومخوه من الطاهرات تغتفر كثيرا لا ينظرون به عند مالك والشامعي واحد
واحبار ذلك ابو حنيفة واصحابه وقالوا لا تغتفر بالاماء بالطاهر لا يمنع الطهارة به
ما لا يطرح به انتهى وفيه كفاية في اثبات المطلوب (قال وكان وجهه
منكم منعك) (اقول قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقى في كتاب
رحمة الائمة في اختلاف الائمة بها مش ميزان ص ١٢٤) (فضل
والترتيب في الرضوخ غير واجب عند ابو حنيفة ومالك وهو واجب عند
الشامعي واحد انتهى (قال في ص ١٢٤ من ميزان ومن ذلك قول
الامام ابو حنيفة ومالك في احدى روايته لعدم وجوب الترتيب في الرضوخ

مع قول الشامعي واحد برهونه انتهى (قال بشر اسفل القبلة واحده بالعدة
من غيرنية في الرضوخ) (اقول قال في بها مش ميزان ص ١٢٤) (باب الرضوخ)
النسبة واحدة في الطهارة من الغسل والوضوء والتيمم عند كافة العلماء
ولا يقع طهارة الا بنية وقال ابو حنيفة لا يقتصر شي من ذلك الى النية الا
التيمم فانه لا بد فيه من النية انتهى (قال في ص ١٢٤ من الميزان)
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول كافة العلماء انه لا يقع طهارة الا بنية فبما
النية في الطهارة غم الحدث الاكبر والا صغر مع قول الامام ابو حنيفة لا يقتصر بنية
الوضوء والغسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية انتهى وفيه كتابية
لا تغسل الغسل والدراسة (قال وكبر بالطهارة شتم قهر بها) (روى محمد بن
في مجمع الائمة ص ١٢٤) (وقرئ القرائة اية سواء كانت من الغائبة او غيرها
ولو كانت تلك الآية قصيرة كليات (اقول قال في ص ١٢٤ من كتاب
الرحمة في اختلاف الائمة) قال الشامعي تنعقد بقوله الله اكبر اى تنعقد
تكبيرة الاحرام للصلاة) (قال مالك واحد لا تنعقد الا بقول الله اكبر
فقط واذا كانت بحسب الرتبة وكبر بغيرها لم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة
تنعقد بذلك (قال ايضا في ص ١٢٤) ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة
انه ان شاء المصلى قرأ بالمعربة وان شاء قرأ بالعربية (ثم قال) مع قول بقية
الائمة انه لا يجوز القراءة بغير العربية مطلقا (قال ثم نقر كفتحات الله بك
من غير فصل بينها ومن غير طائفة) (قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقى في
كتاب (رحمة الائمة في اختلاف الائمة ص ١٢٤) فصل والرفع من الركوع والا
فيه واجب عند الشامعي واحد وهو المشهور المصول من مذهب مالك
وقال ابو حنيفة لا يجب (اى الرفع من الركوع) بل يجوز ان ينحط من الركوع
الى السجود (قال في تلك الصفحة ايضا واختلفوا في الطائفة في الركوع والسجود

فقال ابو حنيفة لا يجب في هذا ميزان الشرائع قال ومن ذلك قوله
 قول الائمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول الى
 خيفة بعد وجوبه وانتهى بحجبه ان يخطى من الركوع الى السجود
 قوله والتشهد وطوط في آخرهما (اي آخر الركوع ^{لكتين}) وخرج من غير
 نسبة السلام فقال ^{ان} السلطان هذه الصلوة لا يجوز لها
 ذو دين فانكرت الخيفة ان تكون هذه الصلوة جائزة عند
 خيفة الخ) اقول قال ^{في} ^ص ^ج ميزان الشرائع ومن ذلك قول الامام
 ابو حنيفة ان السلام من الصلوة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة
 ان ركن من اركان الصلوة انتهى وقال ^{في} ^ص ^ج ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول
 ولي فقط على الامام والمفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم ايضا
 مع قول احمد ان التسليمتين واجبتان الى خيفة ان الاولى منه
 كالثانية (وقال ببطلان ذلك وجه قول ابو حنيفة باستحباب التسليمتين
 كون صفة الصلوة قد تمت بالتشهد الخ) وقال في كتاب الرحمة في الاختلاف
 الائمة ^{في} ^ص ^ج بها من الزان (فصل في السلام مشروع بالاعتناء
 وهو ركن عند الشافعي ومالك واحمد خلافاً ^{لبحنيفة} ^{في} ^ص ^ج وقال بعد
 وهل السلام من الصلوة ام لا قال مالك والشافعي واحمد نعم
 وقال ابو حنيفة لا) وما الذي يجب منه قال مالك التسليم الاول
 ولي فرض على الامام والمفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم
 وقال ابو حنيفة ليس بفرض انتهى وقال في تلك الصفة في فصل آخر
 آخر اختلف اصحاب ابو حنيفة في فعل الصلوة المخرج من الصلوة وهل
 هو فرض ام لا وليس عند ابو حنيفة في هذا نص لعقيدته انتهى
 (وقال في جمع الائمة ^{في} ^ص ^ج لو سبعة المحدث لم يثبتوا

نرسنا ولا ترفع سلم روت تقدمه اي الحديث في هذه الحالة بعد ما قد
 قد راى شهدا وعمل ما بنا ومنها اي الصلوة تمت صدورها لوجود المخرج بغير
 الخ) اقول ان في جميع ما اخرجناه من كتب الخفيفة وما نعلمناه من قول
 صحابة في اثبات ان ما خيفة يجوز هذه الصلوة وان هذه الصلوة بغير
 لذمة المكلف بالصلوة عند ابو حنيفة واصحابه فلا يلج للمخفى انكار ذلك
 واستبداءه بعد نصريح علماءهم بان الصلوة المأمومة في الشريعة
 صفة القفل الا ان هذه الصلوة لم تذكر بهذا الترتيب معجميا في كتاب
 واحد من كتب الخيفة بل يعرف ذلك من باب الطهارة الى آخر باب
 الصلوة فيجوز هذا النحو من الصلوة منتشرة في مجموع تلك الابواب
 كما وردنا في هذا المختصر ولذا المراجعة الى تلك الابواب في الكتب
 المفصلة ان لم يقع نصا وردنا في هذه الرسالة الحمد لله اولاً وآخراً
 والصلوة والسلام على محمد وآله وذريته وحشرنا معهم شافعهم
 آمين رب العالمين (خاتمة) القفال احمد بن
 وكنية ابو بكر وابوه احمد توفي في سنة سبع عشرة واربعمائة قال ابا
 في صفحة ٣٣ م من تاريخه الكبير وروى في سنة ١٧٠٠ م توفي
 الامام ابو بكر القفال المروزي عبد الله ابن احمد شيخ الشافعية مجتهد
 حذق في صنعة حتى عمل قفلاً عفا حردن اربع حيات فلما هار
 ابن ثلاثين سنة من نفسه زكاه وصيب الله اليه القلعة

والتشغيل به فشرع فيه وهو اصطلاح في الفقه عاشر
 تسعين سنة انتهى (اقول اما صلاة التي صلاها بمحض السلطان بمجور
 سكتين ومب ذلك الصلوة ذكره في حواشي سنة عشر واربع مائة
 في نسخة ٢٥/٢٢٢) تاريخ اليا فني طبع حيدرآباد في الطبعة الاولى سنة ١٢٣٨
 قال وما ذكره من السلطان محمد ما هو مشهور من فضل مذهب الشافعي بملا
 ما ياتي الآن ذكره ويعلم منه فضل المذهب المذكور وغيره وقصة عجيبة
 مشتملة على نادر غريبة وهي ما ذكره الامام الحرمي في محل الفروع والالا
 صلوات ابراهيمي على الملك ابن الشيخ الاسلام ابي محمد الجويني في كتاب السوا
 بعثت الحق في اختيار الحق ان السلطان محمد المذكور كان على مذهب ال
 حنيفة وكان مولعا بعلم الحديث وكان السامع والفقهاء تصحح الحديث من
 الشيوخ بريدية وهو يسمع وكان لغیر الامارات فوجد اكثرها
 موافقا لمذهب الشافعي في وقوع في خلافه حجة فجمع انفعها ابن الفريسي في
 كره واتمى بهم الكلام في ترجيح هذا المذهب على الآخر فوقع الاتفاق
 على ان يصلوا بين يديه ركعتين على مذهب الشافعي وركعتين على مذهب
 المني حنيفة يقتصران فيها على اقل الفرض لينظر فيها السلطان و
 يتفكر في اختيار ما هو خفيف في العقال الهدى بطهارة صيغة وشراطة
 معتبره من الطهارة والستر واستقبال القبلة وان بالاركان والفتاوى
 على منه الكمال والتمام وكانت صلاة لا يجوز ان الشافعي رويها ثم لم
 ركعتين على ما يجوز ابو حنيفة وليس عليه كليلة بوع والطح رويها بالجماع
 وتوضاء بنبذ التمر وكانت في صميم الصيف في المقازة فاجتمع عليه الذباب



بنیاد محقق طباطبائی

والبعوض وكان وضوءه منكوسا منكأ ثم استقبل القبلة واخر الصلوة
 من غيرنية للوضوء وكبر بالغادسية ثم قرا آية بالفارسية (دوبرك كل
 ستر) ثم قرأ ركعتين كنفات الدليل من غير وضوء من غير ركوع و
 تشهد وضو في آخره من غيرنية السلام وقال ايها السلطان هذه صلاة
 ابي حنيفة فقال السلطان ان لم يكن هذه صلاة ابي حنيفة فملك
 لان مثل هذه العبرة لا يجوزها زورين فانكبت الحنيفة ان يكون هذه
 صلاة ابي حنيفة فاما لقال باحضا ركب ابي حنيفة فاما السلطان فظاهرا
 كما تاتهم والذهبين جميعا فوجدت الصلوة على مذهب ابي حنيفة على ما
 حكاها القضا القاض السلطان عن مذهب ابي حنيفة عمدا بمذهب الشافعي
 انتهى كلامه في نسخة ١٢/٢٢٢ اما الحرمي اقول هذا النظر اما الحرمي كما في
 تاريخ اليا فني وما شتر حاضرا فيما تقدم من صلاة الديري في حياة الحرمي
 بغير اللغات وما شتر حاضرا فيما تقدم من صلاة الديري في حياة الحرمي
 في بعض الالفاظ واخرجه في ترجمة احواله سكتين في الحرمي والثا
 من كتابه اقول ما عرفت سبب اختيار القضا لصلوة ابي حنيفة وتركه
 سائر اقواله في ابرار الفقهاء مع ان اقواله فيها الضائحة غريبة ازكرك
 شطرا منها وان اردت الزيادة فملك ببطالمة كتاب الرحمة في اختلاف
 الائمة وكتاب ميزان الشعراني ومطلبه لك من خواصه في كتابه
 المذكور وقال السيد عبد الوهاب الشعراني في ٧٢٦ هـ من الميزان الشعراني
 طبع مصر سنة ١٣١٨ وهي الطبعة الثانية (قال مالك والشافعي واحمدان
 ان من عصب طوائف اولية ثم يني عليها الميكلها مع قول ابي حنيفة
 انه ملكها) (وقال في تلك الصفحة قال ابو حنيفة ان منافع الوضوء (غير مضمون)

مع قول مالك واثن من واحد انها مضمونة) وقال فيه ايضا ان من غضب جارية فوطئها ليس
 عليه الا الحد وقال الاثمة الثلاثة ان عليه الحد والارث (وقال فيه ايضا قال البيهقي ان من غضب
 ثعبان او دابة او بقرة فوطئها فله حد ولا ينفق بها انما يشتم على الغاصب مع قول من يوجب انما في حد
 ان عليه الاجرة المدة التي كانت في يده) (وقال فيه ايضا قال البيهقي ان من غضب ثعبان او دابة او
 او دابة او ثعبان فله حد من اثمته او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه وصفته
 وكذا لو غضب ثعبان او دابة او ثعبان فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه وصفته
 من ذلك كله على المصوب (وقال ايضا في ١٧٠٠ م لو فوطئ فوطئ ثعبان او دابة فله حد
 وكذا لو فوطئ دابة من قبلها او عبد من قبله فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه
 وقال البيهقي لو فوطئ ثعبان او دابة او ثعبان فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه
 او غنيا فوطئها او غنيا فوطئها فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه
 حتى لو فوطئ المصوب لم يكن المصوب له الرجوع فيه ولا الغاصب الرجوع في القيمة الا
 براضيهما) (وقال ايضا في ٧٦٠ م قال البيهقي لو فوطئ ثعبان او دابة او ثعبان فله حد
 ما لكه قلها او عدل او دفع نصف قيمته في العين جميعا القدية ويرد على الجاني بعينه
 وان كان لغيره فله في رث ما لم يرض انتم ما في كتاب الغضب فقلنا به غضب في رث
 لغيره (وقال ايضا في ٧٦٠ م قال البيهقي لو فوطئ ثعبان او دابة او ثعبان فله حد
 من غيره ثم وطئ في هذا الموضع عالما بالتحريم لا يكون عليه حد الزاني وقال في ٧٦٠ م
 ومالك وجعل عليه الحد كذا في ١٢٠٠ م من ان الشامي في كتاب الحد وسروين
 ذلك قول البيهقي ان لو فوطئ ثعبان او دابة او ثعبان فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك
 وتركه فادخل الخارج به فله حد من الحرز فلا قطع عليه كما في ١٢٠٠ م (وقال ايضا في ٧٦٠ م
 ذلك قوله ان لا يجب القطع فيما ليس فيه فاداه وان بلغ فقه المهر فله حد الغصاب
 وقال احمد ومالك والشافعي ان لا يجب الطع فيما ليس فيه فاداه اذا بلغ الحد الذي
 يقطع في مثله كما في ١٢٠٠ م) (ومن ذلك قول البيهقي ان لا يشترط العدد
 في ثبوتها وانما بل تقبل شهادة اربعة اشهاد واحدة واثن من ثبوتها لا تقبل الاثمة اربعة اشهاد
 لثبوتها كما في ١٢٠٠ م) (ومن ذلك قول البيهقي ان شهادة الاثمة لا تقبل

اصلا مع قوله الشافعي واحد انها تقبل فيما لم يقدر السماع كما في ١٢٠٠ م) (ومن ذلك قول
 البيهقي ان من غضب ثعبان او دابة او ثعبان فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه
 ان من غضب ثعبان او دابة او ثعبان فله حد او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في زمنه
 في قوله تعالى انكنا الشكرت نحن فلا يقربوا المسجد الحرام الا بغير اذن ومن اراد ان يقرب
 خالف فيها البيهقي الذي صلى الله عليه وآله وسلم وامر به والتابعين والخلفاء و
 الفقهاء بل لم يرد له موافق في قوله ما اخبرنا في الحديث في شهادة الغنم التي حصل في
 ابي عيسى بن مالك الكفاري قال الشامي في ١٢٠٠ م من ان الشامي في ١٢٠٠ م
 وبالك من الفقهاء ومن الصبي بنون التابعين من ان من غضب ثعبان او دابة او ثعبان فله حد
 واثبت سير بن وفضله المدينية والاشد والاوزاعي والليث بن سعد والحل بن منصور
 شعيب الثوري والشافعي ومن اهل العراق اهل ابن حنبل وابو ثور وابو يوسف
 ومحمد بن الحسن وبالحمد لم يخالف في هذه المسئلة غير ابي حنيفة كماله والاشد
 قالوا ان الفارسين له من القسمة ثلاثة اسهم لهم اوسهم ان الفارس وقال البيهقي
 ان الفارسين يسهمان اسهم واحد وسهم اخر له وحكي عنه انه قال اني اكره ان افضل بيمة على
 مسلم قال القاضي عبد الوهاب لم يكن احد يقول ابي حنيفة فيما علمت انتهى بمضمونه
 (ومن فتاويه التي خالف فيها الكتاب والسنن كما في ١٢٠٠ م ان الخمس يقسم على
 ثلاثة اسهم سهم للقيام وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل واما سهم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقد سقط بالموت واما سهم ذوي القربى فكانوا يستحقونه في زمن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد ذلك فلا سهم لهم انتهى بمضمونه) (اقول قال الله
 تعالى في كتابه المجيد تمام الصراحة وفي غايه الوضوح واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله
 غنمه وللرسول ولذوي القربى الاية (فمن ان سهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقط
 بموته مع ان الاية صريحة مطلقة لم تقيمه بحال من احواله ودون حال صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فان الله قد لا يموت وان قربي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يموتوا بل هم باقون الى يوم القيمة
 وهم بركات الارض بهم ينزل السطر ويسكن القطر فما سبب سقوط سهمهم مع قول
 الشافعي

كنز العمال ج ١ ص ٩٦ اخرج بسند عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم ان الله انزل كتابا واقتضى روائض فلا تقصوها
 وحدودها فلا تغيروها وحرم محارم فلا تقربوها وسكت عن أشياء
 لم يسكت عنها نياتا كانت رخصة من الله فاقبلوها ان اصحاب الرأي
 اعداء السن تغفلت منهم ان يعوها واعيتهم ان يحفظوها
 وسئلوا ان يقولوا لانعلم فعارضوا السن برأيهم فأيكم وأيهم فان
 الحلال بين والحرام بين كالمربع حول الحمى اوشك ان يواقع الاوان لكل
 ملك عني ورحم الله في ارضه محارمه انتهى بالفاظه

واستحيوا
حين

وفي منتخب كنز العمال بهامش ج ٤ من احدث بن حنبل ص ١٠٠ اخرج بسند
 عن عمر بن الخطاب قال ان اصحاب الرأي اعداء السن اعيتهم الاحاديث
 ان يحفظوها وتغفلت منهم ان يعوها واستحيوا حين سئلوا ان يقولوا لانعلم
 فعارضوا السن برأيهم

المؤلف اخرج ابن طادوس ر ٢ في كتابه (الفتن) في باب النهي عن اتباع
 اصحاب الرأي حديثا نحوه وقد اخرج زكريا في كتاب الفتن وهو من
 علماء السنة

ابن ابي الحديد المعتزلي الشافعي في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح نهج البلاغة
 اخرج حديثا نحوه وزاد فيه كلمات في اخره وهذا لفظه قال عمر بن الخطاب
 الا ان اصحاب الرأي اعداء السن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها
 فافتوا بارأيهم فضلوا واضلوا الا انا نفتدى ولا ابتدى وتلعب
 ولا ابتدع انه لا زال متكاملا

كنز العمال ج ١ ص ٩٦ اخرج بسند عن ابن يشران (عن علي عليه السلام)
 قال ثلاثة لا يقبل معهن عمل الشرك والكفر والرأي قالوا يا امير المؤمنين
 ما الرأي قال تدبر كتاب الله وتدبر سنة رسول الله وتعلم بالرأي

ابن ابي الحديد المعتزلي الشافعي في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح نهج البلاغة

المؤلف فعلى ما تقدم من حديث الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم ومن اقوال
 الصحابة في ذم القياس والعمل بالرأي يلزم علينا ان نترك ذلك و
 نأخذ بالكتاب العزيز وبما ثبت لدينا من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم
 وفعله وتقديره وقد ثبت بالاخبار الصحيحة انه صلى الله عليه واله وسلم
 ما ترك شيئا الا بين حكمه وشهد بذلك الامة المباركة (اليوم اكملت لكم
 دينكم الامة) هذا ولو ان ابا حنيفة اخذ جميع علوته من الامام الصادق
 عليه السلام احتج الى العمل بالرأي والقياس مع ان ابا حنيفة
 يصريح بان الصادق عليه السلام كان اعلم من جميع العلماء والفقهاء و
 اليك نص اقواله في حق الامام ابي عبد الله الصادق عليه السلام برواية علماء
 السنة وفي نسخة كتاب ~~الاصحح~~ (جامع سائده) ح ١٠٢٢ قال ابو حنيفة
 قد طبع جيد زباد والكتاب المذكور موجود في (مكتبة الامام المهدي)
 عليه السلام العامة وهي مكتبة اية الله الميرزا محمد الشريف المكي العنبري في
 سامراء قال في (جامع سائده ابي حنيفة) ح ١٠٢٢ قال ابو حنيفة
 جعفر بن محمد افتر من رأيت وقد رقت بحث الى ابو جعفر المنصور
 ان الناس قد فتشوا بجعفر بن محمد فليس له مسائل متدار قال
 (ابو حنيفة) فلخصت للربعين مسئلة وبقيت بها الى المنصور بالبحيرة
 ثم ابردا الى فراخية على سريرته وجعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 عن جعفر بن عيسى لم اجدها من المنصور (قال) فاجلسني ثم
 الى جعفر قائلا يا ابا عبد الله هذا ابو حنيفة فقال نعم اعرفه
 ثم قال المنصور سلم يا مالك يا ابا حنيفة (قال) في المسألة

قال

بالبحيرة

خلني

الفتن

واجب (الصادق عليه السلام) الاجابة الحسنة ويعلم حتى اجاب
 عن اربعين مثله فرأيت اعلم الناس باختلاف الفقهاء فلذلك
 احكم انه افقه من رأيت (انتهى)
 وفي تذكرو الحفاظ ١٥٧٥ هـ قال ابو حنيفة ما رأيت
 افقه من جعفر بن محمد انتهى
 المؤلف اذا عرفت هذا واليك بعض ما ذكره علماء السنة
 من احوال الامام الصادق عليه السلام
 ففي ندر الا بصار ص ١٣٣ تأليف الشيخ الشافعي قال انه عليه السلام
 كان مستجاب الدعوة وهذا نص كلامه (كان جعفر الصادق رضي الله
 عنه مجاب الدعوة اذا سأل الله شيئا لا يتم قوله الا وهو بين يديه
 وفي كتاب (الطبقات الكبرى للشعراني ٢٠١ ص ٢٠٢) قال كان (جعفر بن
 محمد) رضي الله عنه اذا احتاج الى شيء قال يا رباه انا محتاج الى كذا
 فما يستمر رطاه الا وذلك الشيء موضوع بجانبه (انتهى)
 وفي كتاب ندر الا بصار ص ١٣٢ قال ابن تيمية في كتاب ادب الكاتب
 كتاب الجعفر كسبه الامام جعفر الصادق بن محمد الباقر رضي الله عنهما
 فيه كل ما يحتاجون الى علمه الى يوم القيمة انتهى المصنف بطرق
 المؤلف لو ان ابا حنيفة راجع الاحاديث النبوية المروية بطرق
 علماء السنة في كيفية الصلاة وغيره لما احتاج الى الرأي و
 القياس وتجوز صلاة صلاحها الثقال الشافعي واليه حديث
 واحد في الصلاة ذكر في كتب الصحاح لعلماء السنة
 ففي تنوير القرطبي ١٤٠ ص ٢٩٦ ط مصر ١٣٥٧ هـ قال روي
 والدارقطني وعلي بن عبد العزيز عن زائدة بن رافع قال كنت جالسا
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فدخل المسجد



فصلي فلما قضى الصلاة جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعلى القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك
 لم تقص و جعل الرجل يصلي وجعلنا نرتق صلواته لا قدم من
 ما يعيب منها فلما جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى القوم
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم وعليك ارجع فصل فانك لم تقص
 قال همام فلما ندر من امره بذلك مرتين او ثلاثا فقال له الرجل
 ما ألوت فلا ادرى ما عبت من صلواته فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه لا تتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله
 فيسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجله الى
 الكعبين ثم يكبر الله تعالى ويثنى عليه ثم يقرأ ام القرآن
 وما اذن له فيه وتيسر ثم يكبر فيركع فيضع كفيه على ركبتيه
 حتى تظمن مغاصلة ويستريح ثم يقول سمع الله لمن حمده
 وسيتوى قائما حتى يقيم صلبه ويأخذ كل عظم ما خذه
 ثم يكبر ويسجد فيمكن وجهه همام ^{قلا} وربما قال جهته من الارض
 حتى تظمن مغاصلة ويستريح ثم يكبر فيستوى قائما
 على مقعدة ويقيم صلبه فرصف الصلاة هكذا اربع ركعات
 حتى فرغ ثم قال لا تتم صلاة احدكم حتى يفعل ذلك (انتهى)
 (ثم قال) ومثله حديث ابي هريرة خرج مسلم (في صحيحه)
 المؤلف لا يخفى على المتبحر الخبير ان هذه الرواية اخرها جمع
 كثير من علماء السنة لا يبا هذا المختصر بانه ومن اراد الاطلاع

فليراجع كتابنا (الوضوء الاول) وقد ذكرنا ما عثرنا عليه من
 مصادر هذا الحديث هناك بمناسبة ما فيه من بيان ان
 الواجب في الوضوء مسح الرجلين هذا واسأل الله تبارك
 وتعالى ان يوفقني او يوفق اخواني المؤمنين لطبعه ونشره
 حيث انه كتاب نافع للمحصلين الراغبين في الاجتهاد على الاحاد
 المؤوية في الوضوء وعلى الاخص ما روي في مسح الرجلين من النبي
 صلى الله عليه واله وسلم ومن الصحابة الكرام والتابعين والعلماء الاعلام
 من اهل السنة والجماعة والحمد لله اولاً واخراً

والصلاة والسلام على محمد وآله
 الميامين وقد تم استنساخ
 هذا المختصر في ليلة الارباء

الثامن من شهر رجب الاصح في بلدة سامراء بقلم مؤلفه الجاني
 نجم الدين الشريف العسكري الطهراني
 في ١٣٧٧ هـ



بنياد محقق طباطبائي

مكتبة المبحوثون لطباطبائي

فهرست مصادر فتح الاقفال عن صلاة الفعّال

- ١ جامع ما ينه ابي حنيفة المتوفى سنة ١٥٠ هـ طبع حيدرآباد
- ٢ حياة الحيوان الكبير للشيخ كمال الدين الشافعي المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ طبع مصر
- ٣ تاريخ ابن خلكان طبع مصر سنة ١٣٥٦ هـ ذكره في ترجمته محمود بكين المملوكي
- ٤ تاريخ مرآة الجنان للشافعي المتوفى سنة ٧٦١ هـ طبع حيدرآباد سنة ١٣٢٩ هـ
- ٥ نيل الاوطار لابي محمد ابن علي الشوكاني الحنفي المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ طبع مصر سنة ١٢٩٧ هـ
- ٦ مجمع الانهر شرح ملتقى الابحر للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن زيار الحنفي وتدرع من تاليفه سنة ١٢١٠ هـ طبع الاستانة
- ٧ رحمة الامة في اختلاف الائمة للشيخ عبدالرحمن الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ١٢١١ هـ طبع مصر
- ٨ ميزان للسيد عبدالرهاب الشعراي الشافعي المتوفى سنة ٩٧٣ هـ طبع مصر سنة ١٣١١ هـ
- ٩ كثر العمال لملا علي شقيق الهندي الحنفي المتوفى سنة ٩٧٥ هـ طبع حيدرآباد سنة ١٣١٢ هـ
- ١٠ منتخب كثر العمال بها مشر من عبد بن حنبل ع ٤ طبع مصر سنة ١٣١٣ هـ
- ١١ شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد الشافعي المتوفى سنة ٦٥٥ هـ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ
- ١٢ تذكرة الحفاظ للذهبي المتوفى سنة ٧٤١ هـ طبع حيدرآباد سنة ١٣٢٣ هـ
- ١٣ نور الابصار للشبلنجي الشافعي المتوفى سنة ١٢٩١ هـ طبع مصر سنة ١٣٣٢ هـ
- ١٤ طبقات الكبرى للسيد عبدالرهاب الشعراي المتوفى سنة ٩٧٣ هـ طبع مصر سنة ١٣١٥ هـ
- ١٥ تفسير القرآن لابي عبد الله محمد بن عبد القادر طبري الشافعي المتوفى سنة ٦٧١ هـ طبع مصر سنة ١٣٥٢ هـ